

MHS 25 76

مجلس التخطيط
للتنمية والتنمية الاجتماعية
السكرتارية العامة
(١)

مختصر بـل الدراسات الإنسانية

بـالجامعة في العراق

إعداد

الدكتور محمد احمد الفنام

الأستاذ المساعد بكلية التربية

الدكتور عبدالجليل الزوبعي

الأستاذ بكلية التربية

بغداد - ١٩٦٨

أهمية الدراسات الإنسانية في الجامعة (١) :

ان أهمية الدراسات الإنسانية - بركيزتها العلوم اللغوية والدينية والقانونية والاجتماعية - في مجتمعنا تستنق نفسها ومداها من ثلاثة اتجاهات أو عوامل رئيسية متشابكة تتناول صميم هذا المجتمع وتحدد مستقبل حياته .

وأول هذه الاتجاهات أو العوامل أن العراق في مرحلته الراهنة يصرّ على تجديد حضارته العربية الإسلامية وصولاً إلى مستقبل أفضل . والعراق في اصراره هذا لا ينكر لتراثه الثقافي أو يهمله . وإنما هو على العكس من ذلك يعتبر هذا التراث - بأحسن ما فيه من لغة ودين وقيم ومبادئ اجتماعية - مصدراً أساسياً له في تجديد حياته . وهذا الاتجاه يلقي على الدراسات الإنسانية في الجامعة مسؤولية كبيرة . وهي لا تقل بحال من الحال عن مسؤولية الدراسات في مجال العلوم الطبيعية والحيوية والطبية والرياضية والهندسية والزراعية .

الاتجاه الثاني وهو وثيق الصلة بال الأول هو ان العراق يعمل على تطوير اقتصاده من نمط متخلف الى نمط حديث متقدم كأساس لتحقيق مجتمع أفضل . والبلد في اتجاهه هذا يدرك جيداً ان التقدم الاقتصادي لا يتحقق بمجرد الاخذ « بالعلم » و « التكنولوجي » والاضطلاع بالجوانب « الفنية » من المشروعات واحراز بعض المكاسب المادية . انما التقدم الاقتصادي لا بد له من ان يستكمل ويدعم بتطور في النواحي الادارية والاجتماعية وباتساع في الخدمات وتحسين في مستواها . وبعبارة اخرى ان التقدم الاقتصادي لا معنى له بغير تقدم اجتماعي ، بل ان التقدم الاجتماعي هو الوجه الصحيح للتقدم الاقتصادي . وما دام التقدم الاقتصادي صار يؤخذ بهذا المنطق كان

(١) يستخدم تعبير الدراسات الإنسانية هنا للدلالة على كل دراسة تخرج عن دائرة العلوم (الفيزيائية والكيميائية والحيوية والرياضية) الصرفة والتطبيقية في الجامعة . ومن ثم يندرج تحته التخصصات التالية : اللغات - الشريعة - العلوم الاجتماعية - القانون - الادارة العامة - الاقتصاد - العلوم السياسية - الاقتصاد المنزلي - الفن - التربية الرياضية .

يضاف الى هذه التخصصات - بشيء من التجاوز - الدراسات التجارية والمحاسبة والسكرتارية .

لا بد من الاهتمام بالدراسات الإنسانية باعتبارها المجال الذي يسد حاجة البلاد إلى المختصين في الخدمات وما يتصل بها من مهارات اجتماعية .

وأما الاتجاه الثالث – وهو بمثابة الإطار المرجعي للاتجاهين السابقين – ففضليوه أن العراق إذ يعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي يضع لنفسه مباديء يلتزم بها كأساس لهذا التقدم . واهم هذه المباديء الكفاية والعدل وما يعنيه من حق كل مواطن في التعليم إلى أقصى ما تؤهل له موهبه وقابلياته وقدراته .

ان حق كل مواطن عراقي في التعليم على هذا النحو يستلزم التوسيع في التعليم على شتى المستويات ومنها التعليم العالي وما يتضمنه من دراسات إنسانية .

أهمية الربط بين الدراسات الإنسانية في الجامعة واحتياجات المجتمع من القوى العاملة الماهرة :

غير ان التوسيع في الدراسات الإنسانية وتدعمها والاعتراف بأهميتها قياسا الى اتجاهات المجتمع وفلسفته الاجتماعية لا يعني بالضرورة البقاء على الاشكال والمحتويات الحالية الخاصة بالدراسات الإنسانية وتقبل مستوياتها، كما لا يعني بالضرورة البقاء على الفوائل التقليدية بين الدراسات الإنسانية وغيرها من الدراسات .

ان الدراسات الإنسانية في التعليم العالي من حيث الشكل والمحظى والامتداد بحاجة الى مراجعة بما يحسن تحويلها الى اداة فعالة في توجيه اتجاهات المجتمع وسد احتياجاته وتجسيد فلسفته الاجتماعية في الواقع . وهذا المطلب ينبغي أن يعمل له حساب في خطط التعليم المستقبلية .

كذلك فان التوسيع في الدراسات الإنسانية والاعتراف بأهميتها لا يعني أن يترك الجبل على الغارب في القبول لهذه الدراسات ، وأن لا يخضع هذا التوسيع لمنطق توسيع ذاته بلا قيد أو شرط ، إنما ينبغي أن يخضع هذا التوسيع لخطيط محكم يعمل حسابة دقيقا – بقدر الامكان – لاحتياجات المجتمع من المختصين في الدراسات الإنسانية مثلما ي العمل حسابة للإعداد المنتظرة من المتخرجين في المدرسة الثانوية ولطاقة الكليات الحالية وامكانيات

التوسيع فيها ، ولقدرة الدولة على الإنفاق على التعليم والتزاماً بمبادرتها في حق كل مواطن في التعليم إلى أقصى ما تؤهل له موهبه وقبلياته وقدراته .

لقد درج بعض الناس على أن ينظروا إلى الدراسات الإنسانية في الجامعة - وبخاصة في كلية الآداب والحقوق - على أنها دراسات «حرة» ينبغي أن تتاح لكل راغب فيها بصرف النظر عما إذا كان المجتمع بنيته منه في حاجة إليهم . ولقد آن لنا أن نغير هذه النظرة بحيث نرى الدراسات الإنسانية في الأول والأساس - شأن كل دراسة تضطلع بها الجامعة أو المعاهد العالية - من داخل منظار احتياجات المجتمع من القوى العاملة الماهرة على المستوى العالمي . ومثل هذا الرأي تسليه مباديء التخطيط في المجتمعات الحديثة ، كما تسليه الفلسفة الاجتماعية الجديدة للبلاد ، فضلاً عن تنتائج خبرة السنتين الأخيرتين مع خريجي الجامعات في العراق ، كما سنرى بعد قليل .

غير أن الأخذ بهذا الرأي الأخير لا يعني أن يجعل الدراسات الإنسانية في الجامعة أسيمة احتياجات المجتمع وبنية منه بمفهومها وأساليب تحديدها التقليدية التي تقوم على الآية في النظر ، والجزافية في التقدير، والمن «السنوي من قبل وزارة المالية بعدد من الدرجات بقدر ما تسمح به الظروف أو تسفر عنه الضغوط . إنما معناه أن تصبح الدراسات الإنسانية في خدمة احتياجات المجتمع التي يتم تقديرها على أساس التجسيد الحقيقى للفلسفة الاجتماعية الجديدة والنظرية الموضوعية الواقع قطاعات الاتاج والخدمات واتجاهات نموها وحسابها على المدى الطويل ، وكذلك التطور المحتمل في بنية المهن وما ينتظر أن يظهر عليها من وظائف وأعمال جديدة .

ولنضرب لذلك مثلاً بدراسات العلوم الاجتماعية والخدمة الاجتماعية في الجامعة . إن هذه الدراسات إذا نظرنا إليها من المنظور التقليدي لبنيّة المهن القائمة حالياً واحتياجات المجتمع من خريجتها ، على نحو ما درجت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عليه منذ سنوات ، لوجدنا أنها غير جديرة بالبقاء ، اللهم إلا لنفر قليل من الأفراد قد لا يتجاوز عددهم العشرين طالباً أو طالبة سنوياً . أما إذا نظرنا إليها من زاوية تطوير القطاع الفلاحي في العراق وضرورة التنمية للريف وأهمية توفير إخصائين اجتماعيين في الشركات والمعامل ، فإن الوضع يتغير بالنسبة لمستقبل العلوم الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ومحفوّها

في الجامعة . اذ في هذه الحالة يلزم توفير مئات الخريجين الأكفاء للوفاء بهذه الاغراض في الريف والمدينة على السواء .

ومثل آخر هو فرع التربية وعلم النفس بكلية التربية . ان هذا الفرع اذا حصرناه في الهدف التقليدي المتمثل في اعداد مدرسين لدور المعلمين والمعليمات وجدناه لا يستحق الاستمرار نظراً لبلوغ دور المعلمين درجة التشبع من خريجييه منذ اكثر من عامين . أما اذا نظرنا اليه من زاوية حاجة التعليم المستقبلة الى مرشدین تربويین في المدارس المتوسطة والاعدادية والى اخصائيين في الاحصاء والتخطيط التربوي وفي تعليم البالغين الى غير ذلك من الوظائف التي ينبغي لوزارة التربية ان تحرص على خلقها في بنية وظائفها وجدنا الحاجة ماسة الى التوسع فيه بعد اعادة النظر في محتواه .

الدراسات الانسانية في الجامعة :

في سنة ١٩٥٨ كانت جامعة بغداد تنتظم اثنى عشرة كلية هي : الآداب والحقوق والتجارة والتحرير (البنات) والتربية والعلوم والهندسة والزراعة والطب وطب الاسنان والصيدلة والطب البيطري . وعلى الرغم من ان الكليات العلمية وقىذاك بدت متفوقة من حيث العدد ، الا أن عدد الطلبة الذين حوتهم لم يزد على ٣٤٪ من مجموع الطلبة في الجامعة . اما النسبة الباقيه - التي تمثل ثلثي مجموع الطلبة تقريباً - فقد ذهبت لحساب الدراسات الانسانية في كليات الآداب والحقوق والبنات والتربية والتجارة .

وقد استمرت حصة الدراسات الانسانية في الجامعة عاليه سنوات بعد ذلك ، بحيث لم تنخفض عن ٦٠٪ تقريباً ، الا بعد سنة ١٩٦٣ / ١٩٦٤ . ثم اخذت في الهبوط حتى بلغت ٥٠٪ من مجموع طلبة الجامعة الرسمية في العام الدراسي الحالي (١٩٦٨ / ٦٧) . غير ان هذا الهبوط لا يعني نقصاناً في اعداد الطلبة المتخصصين في الدراسات الانسانية في الجامعة . فعلى العكس من ذلك كانت هذه الاعداد في ارتفاع مستمر . ففي حين لم تتجاوز ٤٨٩١ طالباً وطالبة سنة ١٩٥٩ / ٥٨ ، صارت الان (٦٧ / ١٩٦٨) ١٣٠٨٠ طالباً وطالبة - أي ما يزيد علىضعف بقليل - (انظر الجدول رقم ١) .

جدول (١)

مقارنة بين اعداد الطلبة في كليات وفروع الدراسات الإنسانية
بالمجتمع ونسبتهم في المجموع ٥٨ / ٦٧ - ١٩٦٨ / ٦٧

السنة	العدد في الدراسات الإنسانية	مجموع طلبة الجامعة	النسبة المئوية
١٩٥٩ / ٩٥٨	٤٨٩١	٧٤١٩	٪ ٦٦
١٩٦٤ / ٩٦٣	١٠٠٥٠	١٦٧٨٧	٪ ٦٠
١٩٦٨ / ٩٦٧	١٣٠٨٠	٢٦١٢٧	٪ ٥٠

ووراء هذه الزيادة في اعداد طلبة الدراسات الإنسانية بالمجتمع عاملان رئيسيان ، أولهما : الزيادة المطردة في اعداد الطلبة المتخرجين من الفرع الأدبي، بالثانويات وتفوقهم من حيث الحجم على اعداد أقرانهم من خريجي الفرع العلمي (انظر الجدول رقم ٢) ، وثانيهما : الاستجابة التلقائية في الجامعة لهذا النمو ممثلة في قبول اعداد كبيرة من خريجي الفرع الأدبي

الجدول (٢)

المتخرجون من الثانويات الفرع الأدبي
ونسبتهم الى مجموع المتخرجين
١٩٦٨ / ٦٧ - ١٩٥٨ / ٥٧

٪ للأدبي	مجموع	أدبي	علمي	السنة
٤٩ر٣	٦٩٤٤	٣٤٢٦	٣٥١٨	١٩٥٨ / ٥٧
٥٠ر٣	٣٦٤٥	١٨٣٢	١٨١٣	١٩٥٩ / ٥٨
٥٨ر٧	٥٤٣٠	٣١٨٩	٢٢٤١	١٩٦٠ / ٥٩
٥٦ر٢	٦٩٨٤	٣٩٢٧	٣٠٥٧	١٩٦١ / ٦٠
٤٧ر٠	٧١٨٩	٣٣٨٣	٣٨٠٦	١٩٦٢ / ٦١
٥٤ر٤	١٤٢٤٧	٧٧٥٠	٦٥٤٧	١٩٦٣ / ٦٢
٥٦ر٢	٩٥٣٥	٥٣٥٥	٤١٨٠	١٩٦٤ / ٦٣
٥٧ر٣	٩٦٦٥	٥٥٣٦	٤١٢٩	١٩٦٥ / ٦٤
٥٨ر٣	١٢٧٥٧	٧٤٣٤	٥٣٢٣	١٩٦٦ / ٦٥
٥٦ر٨	١٤٧٠٨	٨٣٥٥	٦٣٥٣	١٩٦٧ / ٦٦

بالقياس الى خريجي الفرع العلمي ، وفي احداث اقسام وكليات للدراسات الانسانية^(١) والتوسيع فيما هو قائم فعلاً .

غير أنه خلال الستينين الأخيرتين ، حدث تحول ملحوظ في سياسة القبول بالجامعة ، في ضوء ما أخذ يظهر لها من مطالب اجتماعية ، فصرفت النظر عن الاستجابة التلقائية للنسو في خريجي الثانويات من الفرع الادبي، وشرعت تزيد رصيد الدراسات العلمية فيها من الطلبة ، حتى هبطت نسبة المقبولين من الفرع الادبي بالجامعات الثلاث الى ٣٧٪ و ٣٠٪ على التوالي . لكن هذا التحول لن يؤتي ثماره — ممثلاً في أعداد الخريجين بالجامعة — الا ابتداء من سنة ١٩٧٠ كما سنرى بعد قليل .

ومع ذلك فان الكليات الأهلية قد ضيّعت على الجامعة قيمة هذا التحول ، اذ توسيع هذه الكليات من ناحيتها في قبول اعداد كبيرة من خريجي الفرع الادبي بالثانويات . واصبح في حكم المقرر — كما سترينا الارقام بعد قليل — ان يتخرج في السنوات الاربعة القادمة ما يزيد على ٦٠٠٠ خريج وخريجة في الفروع الانسانية بالكليات الاهلية ليزيدوا رصيد خريجي الجامعات الرسمية منهم .

فلننظر اذن في ناتج الدراسات الانسانية في الجامعة ومصيره خلال السنوات الخمس الماضية توطئة للنظر في ناتجها خلال السنوات الاربع القابلة .

ناتج الدراسات الانسانية في الجامعة ومصيره خلال السنوات الخمس الاخيرة : ١٩٦٣ - ١٩٦٧

تخرج في الجامعة من كليات واقسام الدراسات الانسانية ١٠١٦٠ خريجاً وخريجة (٦٩٥٦ ذكور و ٣٢٠٤ أناث)^(٢) خلال السنوات الخمس الماضية —

(١) مثال ذلك احداث فرعين للغة العربية واللغة الانكليزية بكلية البنات سنة ١٩٦٤ / ٦٣ واحداث كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في بغداد ، وكذلك احداث كلية التربية والآداب بالبصرة (في السنة التالية) .

(٢) تشمل هذه الاعداد غير العراقيين وتقدر نسبتهم بـ ٤٪ من مجموع المخريجين .

أي بمعدل يقرب من ٢٠٠٠ خريج وخريجة سنويًا (انظر الجدول رقم ٣) .
وجميع هؤلاء الخريجين — باستثناء ٢٥٤ تخرجوا من معهد المحاسبة بالموصل —
من تابع جامعة بغداد وحدها .

ولا توجد لدينا بيانات مفصلة أو دقيقة عن مصير هؤلاء الخريجين
في مجالات العمل والوظائف ، اذ لم تقم أي جهة رسمية أو شبه رسمية بحصر
دقيق لقوى العاملة ونحوها في البلاد ، بل ان أي وزارة من الوزارات أو
مؤسسة من المؤسسات لم يتسع لها حتى الآن فرصة تجهيز بيانات عن الأعداد
التي قامت بتشغيلها خلال السنوات الماضية (باستثناء السنة الأخيرة عندما
اتجهت السكرتارية العامة لمجلس التخطيط للتربيه والتربية الاجتماعية الى
مطالبة الوزارات والمؤسسات بموافاتها بأسماء من تم تعيينهم فيها خلال
هذه السنة) .

ومع هذا فإنه يمكن اعطاء صورة اجمالية عن الموضوع ، وتزداد هذه
الصورة ووضوحا في السنتين الاخيرتين بقدر ما يتواافق لدينا من بيانات .

المعروف ان المخريجين في كليات ومعاهد الدراسات الانسانية يمكن
تقسيمهم الى صنفين بحسب مجالات العمل التي تستوعبهم :

الصنف الاول يشتمل على المتخصصين في اللغة العربية واللغة الانكليزية
واللغة الكردية والعلوم الاجتماعية والاقتصاد المنزلي والفن والتربية الرياضية
وهؤلاء يعمل اغلبهم في وزارة التربية (وبخاصة اذا كانوا من خريجي كلية
التربية) .

اما الصنف الثاني فيشمل خريجي كليات الحقوق والادارة العامة
والتجارة والاقتصاد والعلوم السياسية وكلية اللغات (عدا فرع الانكليزية)
ومعهد المحاسبة (بالموصل) والسكرتارية (بغداد) وفرعي السكرتارية والخدمة
الاجتماعية بكلية البنات . وهؤلاء يعملون في مختلف دوائر الدولة والشركات
والمؤسسات فضلا عن الاعمال الحرة .

وفيما يتعلق بوزارة التربية فقد استطاعت ان تمتلك اكثراً الخريجين
اللازمين لمدارسها من تخصصات اللغة العربية والانكليزية والكردية والتاريخ
والجغرافية والفن والاقتصاد المنزلي والتربية البدنية خلال السنوات الخمس

المتغيرات في كليات وفروع الدراسات الإنسانية بالجامعات الرسمية
المتغيرات في الأفراد من ١٩٣٦ إلى ١٩٧٦ (٣)

- تجارة المصرة : ١٢٠ (٣) أقتله في النجف : ١٠٠ (٤) جامعة العنكبوتية : إدارة أعمال ١٠٠ - لغة الكلمة
- الكلية الجامعية : اللغة العربية ١٤١ - الكلية الالكترونية ٢١٤ - المحاسبة وادارة الاعمال ١٥٠ - التسويق والادارة ١٣٤
- يشمل هذا الجدول العدد من تصرّحات من الكلمات الاصطلاحية وهي موزعات على التسويق والادارة ١٣٤

الماضية ، باستثناء السنة الأخيرة (١٩٦٨/٦٧) التي بقي فيها أكثر من مائتين وثمانين من الخريجين دون وظيفة — أي بنسبة تقارب من ٢٥٪ — وأغلبهم من البنات اللاتي يزدن عن حاجة الوزارة ٠

ولقد قامت السكرتارية العامة لمجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية بمحاولة لحصر من تبقى دون عمل من خريجي عام ١٩٦٧/١٩٦٨ والسنوات السابقة عن طريق الإعلان بالصحف والإذاعة والتلفزيون وعن طريق استثمارات أرسلتها إلى الوية المختلفة ، فكانت النتائج كما هو وارد في الجدول رقم (٤) ٠

جدول (٤)

عدد من لم يتم تعينهم من خريجي تخصصات اللغات والاجتماعيات
 (حسب حصر السكرتارية العامة لمجلس التخطيط للتربية والتنمية
 الاجتماعية) خلال سنة ٦٧ / ١٩٦٨ وما قبلها

الباقون دون تعين				التخصص
سنوات سابقة		١٩٦٧ / ٦٦		
ذكور	إناث	ذكور	إناث	
—	—	٦٣	٢	اللغة العربية
٩	—	٦١	—	اللغة الانكليزية
٥٠	—	١١٦	—	الجغرافية والتاريخ
٢٩	—	٢٣	—	الاجتماع
١	١	٣	—	الفلسفة
١٤	٥	١٢	١	الآثار
٩	—	٣	—	الاقتصاد المزلي
١١٢	٦	*٢٨١	٣	المجموع

* المرجح أن يكون العدد أعلى من ذلك نظراً لأن بعض الخريجين لم يقدموا استثمارات للسكرتارية ٠

وفيما يتعلق بمصير خريجي التخصصات الأخرى من خدمة اجتماعية وادارة وحقوق واقتصاد وعلوم سياسية ومحاسبة وتجارة وسكرتارية ، ومجال عملهم في معظم الاحوال خارج وزارة التربية فإن عدداً كبيراً منهم وبخاصة في السنة الأخيرة باق بدون عمل في الدوائر الحكومية الأخرى والمؤسسات والشركات فيما يليه . وهذا العدد يبلغ ٥٨٥ خريجاً وخريجة أي بنسبة ٤٠٪ من مجموع الخريجين في هذه التخصصات – وذلك عدا من بقي بدون تعيين من سنوات سابقة (انظر الجدول رقم ٥) .

جدول (٥)

عدد من لم يتم تعيينهم من خريجي الحقوق والإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية والمحاسبة والتجارة والسكرتارية واللغات الأجنبية
 (عدا الانكليزية) سنة ١٩٦٨ / ٦٧ وما قبلها .

(حسب حصر السكرتارية العامة لمجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية)

الخدمة الاجتماعية (عدا الانكليزية)		اللغات الأجنبية (عدا الانكليزية)		التجارة		الادارة العامة		الحقوق		المحاسبة		السكرتارية		المجموع	
النوع	العام	النوع	العام	النوع	العام	النوع	العام	النوع	العام	النوع	العام	النوع	العام	النوع	العام
الاقتصاد															
علوم سياسية															
الخدمة الاجتماعية															
لغات أجنبية (عدا الانكليزية)															
٣١	١٩	٢٤	٥٤												
٨	١٨	١٤	٢٧												
٣٠	—	٢٤	—												
—	٤٧	—	٢٥												
٦	١٨	٢٨	٤٧												
١٣	٦٠	١٥	٤٥												
٣٢	٧٥	٢٢	٨٣												
٢	١١	١٣	٧٣												
—	—	٤٨	٤٣												
١٢٢	٢٤٨	١٨٨	٣٩٧												

الاعداد المنتظر تخرجها من كليات وفروع الدراسات الإنسانية بالجامعة في المدة من ١٩٧١ - ١٩٧٨ :

اذا انتقلنا الى السنوات الاربع القادمة وجدنا - كما هو واضح من الجدول رقم (٦) - أنه ينتظر ان يتخرج في الجامعات الرسمية ١٢١٦٣ فرداً ٧٨٦٩ ذكور و ٤٢٩٢ أناث) من المتخصصين في الدراسات الإنسانية ، منهم اكثر من ٧٠٠٠ في العامين القادمين (١٩٧٨ و ١٩٦٩) والباقي في العامين التاليين لهما (١٩٧٠ و ١٩٧١) ، ولا يقل المعدل السنوي عن حوالي ٣٠٠٠ الا في السنة الاخيرة (١٩٧١) اذ يهبط مجموع المخريجين الى ما يزيد على ٢١٠٠ بقليل .

فإذا أضفنا الى ما تقدم الاعداد المنتظر تخرجها في نفس المدة في الكليات الأهلية (من فروع الدراسات الإنسانية) - وهى تقدر بـ ٦٤٦٦ ذكوراً و خريجات (٥٦٢٨ ذكور و ٨٣٨ أناث) (١) وجدنا البلاد امام اكثر من ١٨٦٠٠ خريج و خريجة خلال المدة المذكورة - أي ما يقرب من ضعف ما تخرج خلال السنوات الاربع الماضية .

فما هي احتمالات تصريف هذه الاعداد المتزايدة من الخريجين ؟

افتراءنا بأن خريجي الكليات الأهلية قد التحقوا بها اصلاً بحجة طلب « الثقافة الحرة » وانهم منذ التحاقهم يشغلون وظائفها واعمالاً في المجتمع، ترکهم جانباً ، مرکزین على خريجي الجامعات الرسمية وهم ١٢١٦٣ خريجاً و خريجة (٢) .

ان اكثر من نصف هذا العدد (٦٦٣٧) سيكونون من خريجي فروع اللغة العربية ، والكردية ، والإنكليزية ، والتاريخ والجغرافية ، والآثار ، والفلسفة ، وعلم الاجتماع ، والتربية الرياضية ، والفن والاقتصاد المنزلي ، والتربية وعلم

(١) الكليات الأهلية هي : الكلية الجامعية (وتشمل فروعا علمية وانسانية)، جامعة الحكمة (وتشمل فروعا ثلاثة ، الهندسة ، واللغة الانكليزية ، وادارة الاعمال) وكلية الدراسات الاسلامية وكلية الفقه بالنجف وكلية اصول الدين وكلية الامام الاعظم .

وجميع هذه الكليات باستثناء النجف والحكمة احدثت من سنة ١٩٦٣ فصاعداً .

(٢) يشمل هذا العدد حوالي ١٠٠٠ من غير العراقيين .

جدول (٦)

الاعداد المتضرر تخرجاها في التخصصات الإنسانية في الجامعات الرسمية والكليات الأهلية (١٩٦٨ - ١٩٧١)

السنة	الرسمي إناث	الإلهسي إناث	مجموع ذكور	المجموع ذكور	المجموع إناث	المجموع ذكور	الإلهسي إناث	المجموع ذكور	المجموع إناث	الإلهسي إناث
١٩٦٨	٢٣٣٣	٣٧٦٧	١٤٣٥	٣٧٦٧	٣٠١٣	١٥٢٧	٧٧٢	١٥٢٧	٣٠١٣	٤٥٣٩
١٩٦٩	٢١٢٣	٣٣٤٧	١٢٢٤	٣٣٤٧	١٣٨٠	٣٠٧٩	١١١٢	١٥٦	٣٠٧٩	٤٤٥٩
١٩٧٠	١٩٩٢	٢٩٣٨	١٩٧٠	٢٩٣٨	١١٠٦	٣٤٧٣	٦٧٥٠	١٦٧٨	٣٤٧٣	٤٥٨٠
١٩٧١	١٤٣٢	٦٩٧	١٩٧١	٦٩٧	١١١٩	٣٩٣٢	٢٩٣٢	٤٢٢	٣٩٣٢	٥٠٠١
					١٣٤٩٧	٥١٣٢	٦٤٦٦	٨٣٨	٦٤٦٦	١٨٦٢٩
							٤٣٩٤	٤٣٩٤		
							٧٧٦٩	٧٧٦٩		
							١٢١٦٣	١٢١٦٣		
							٤٣٩٤	٤٣٩٤		
							٦٦٢٢	٦٦٢٢		
							٢٢٢٢	٢٢٢٢		
							٧٢٢٦	٧٢٢٦		
							٢٢٠٦٩	٢٢٠٦٩		
							٧٠٧٥	٧٠٧٥		
							٦١٦	٦١٦		
							٦١٥٩	٦١٥٩		
							٣٢٢٢	٣٢٢٢		
							١٥٩١٠	١٥٩١٠		
							٦٣١٠	٦٣١٠		
							٢٢٢٢	٢٢٢٢		
							٥٧٨١	٥٧٨١		
							٤٩١٥	٤٩١٥		
							٦١٦٢	٦١٦٢		
							٦٦٢٢	٦٦٢٢		
							٦٣٥٦	٦٣٥٦		

النفس (انظر الجدول رقم ٧) . و تبلغ نسبة الاناث من هذا العدد ٤٣٪ . كما ان نسبة المتخريجين والمتخرجات في تخصص اللغة العربية تصل الى ٣٧٪ ، وفي الاجتماعيات ٢٥٪ ، وفي اللغة الانكليزية ٢١٪ ، اما باقي التخصصات فلاتتجاوز نسبتها ١٦٪ .

فما هي حاجة وزارة التربية من هؤلاء الخريجين بنسب توزيعهم ؟

لقد قام اثنان من الباحثين (١) منذ عامين تقريبا بدراسة مستقبل التعليم الثانوي في العراق وقدروا احتياجاته من المدرسين خلال السنوات العشر من ١٩٦٦ - ١٩٧٤ . كذلك فان وزارة التربية وضعت هذا العام (١٩٦٨) تقديرات لاحتياجات التعليم الثانوي من المدرسين والمدرسات خلال السنوات الخمس القادمة (١٩٦٩ - ١٩٧٣) . وبمقارنة كلام المحاولتين لتقدير احتياجات التعليم الثانوي بالأعداد المنتظر تخرجها من الجامعات في التخصصات المطلوبة خلال السنوات الأربع القادمة يتضح - كما هو مبين في الجدول رقم ٨ - أن الاعداد المطلوبة - وفق اکثر التقديرات تقفلاً - لا تكاد تصل الى نصف الاعداد المنتظر تخرجها بالفعل ، مما يجعل من الضروري التفكير من الآن في مستقبل الخريجين ، وفي نفس الوقت في تطوير الدراسات الإنسانية بالجامعة والالتزام بسياسة معينة في القبول فيها .

والملاحظ أن اکثر الفائض سيكون فيمن تخرجوا من فروع اللغة العربية (من ١٤٩١ - ١٦٦١ خريجا و خريجة) وفي المتخصصين في الاجتماعيات (من ٨٦٠ - ١١١٢ خريجا و خريجة) .

(١) انظر الغمام و فهمي ، مستقبل التعليم الثانوي في العراق و حاجاته الى المدرسين . بغداد جامعة بغداد ، ١٩٦٦ .

الاعداد المتضرر تضررها من كليات وفروع الدراسات الإنسانية

الاعداد تختبرها المعاشرات من كلبيات وفروع الدراسات الأساسية

جدول (٨)

مقارنة بين الأعداد المنشورة في بعض التخصصات الإنسانية وبين حاجة وزارة التربية منها خلال السنوات الاربع ١٩٦٨ - ١٩٧١

الختصاص	الاعداد المنظر	تخرج جهساً من المدرسين	حاجة وزارة التربية من المدرسين	الفئات
اللغة العربية	٢٤٦٩	٩٧٨	١٤٩١	١٤٩١
اللغة الكردية	١٤٠	٦٠	١٦٦١	٧٩٠
اللغة الإلكtronية	١٣٧٨	٦٠٨	٩٧٨	٧٦٩
الاجتماعيات*	١٤٦٦	٥٣٤	٦٦٠	٨٦٠
الفنون	١٤٦٦	٥٣٤	٨٠٨	١١١٢
الاقتصاد المنزلي	١٣٥	١٤٢	٩٧٨	٢٠٧
التربية الرياضية	١٣٥	٣١	٦٣٣	٣١
التربية وعلم النفس	٨٣	١٠٦	٦٣٣	٢٩
المجموع	٨٣	٢٢٠	٢٨٧١	٣٢٥
من المستعمل تعبيئتهم بدور العاملين والمعلمات	٣٢٥	١٧٥	٣٦٣	٣٨٧١
			٢٣٥٧	
			٣٤٠٨	
			٢٠٤٣	

* يدخل في الابحاثيات الفلسفية والاتار وعلم الاجتماع وذلك بحسب التاريخ والجغرافية ** تقدير الغمام وفهمي

** وفق التفاوت الاعلى

وتوضح الجداول ٩، ١٠، ١١، ١٢، الفرق بين المخريجين والاحتياجات في كل سنة من السنوات القادمة على أنفراد . ومنها يبدو أن الفائض يبلغ ذروته في خريجي سنة ١٩٦٨ إذ يتراوح أن يتراوح بين ١٣١٩ و ١٤١١ خريجاً وخريجة^(١) من مجموع الخريجين والخريجات البالغ عددهم ٢٢٣٧ - أي أكثر من النصف - ثم يهبط هذا الفائض قليلاً في الستين التالتين دون أن ينزل عن حد الخطورة . وفي سنة ١٩٧١ يهبط إلى ما تحت ٥٠٠ خريج وخريجة بسبب التناقض الواضح في عدد المخريجين افسهم ، ولكن هذا لا يعني أن المشكلة قد خفت حدتها . إذ ان تراكم السنوات الماضية من فائض الخريجين سوف يجعل هذا الانخفاض قليل القيمة .

ويبدو الفائض بدرجة ملحوظة في كل السنوات تقريباً في تخصص اللغة العربية . ومع أن وزارة التربية قد اعتزت هذا العام عدم تجديد عقود المدرسين المغارين من اقطار عربية شقيقة لتدريس هذه المادة - وعدهم ١١٦ (١١٤ مدرساً ، ٢ مدرسة) فإن ذلك لن يغير من الصورة الكلية الشيء الكثير ، وإن خفف من حدة الفائض في اللغة العربية في العام القادم إلى النصف .

ويغلب الفائض في اللغة العربية في البنات إذ يتراوح ما بين ٨٦٨ و ٩٤٣ خريجة - أي بنسبة تقارب من ثلثي مجموع الفائض أو يزيد . ويأتي بعد اللغة العربية من حيث ارتفاع نسبة الفائض الاجتماعية واللغة الانكليزية^(٢) . وهذا التخصص الاخير يشارك اللغة العربية في ارتفاع نسبة الفائض فيه بين الخريجات .

ومن ناحية أخرى توجد بعض التخصصات التي يظهر فيها عجز عن سد الاحتياجات التعليم وفق تقديرات الوزارة ، وهي الفن والاقتصاد المنزلي -

(١) ينبغي الا يغرب عن بالنا انه يوجد عدا هذا الفائض من لم يجد عملاً من خريجي الاعوام السابقة وبخاصة العام الاخير ، ويقدر عددهم بحوالى ٤٠٠ اكثراهم من البنات .

(٢) لقد قررت وزارة التربية عدم تجديد عقود المغارين من الخارج ممن يعملون مدرسين للغة الانكليزية وعدهم لا يتتجاوز ٢٥ (٢٣ مدرساً و ٢ مدرسة) .

جدول (٩) مقارنة بين الاعداد المتضمن تخرجهما في الجامعية في بعض التخصصات الانسانية (١٩٦٨) وبين حاجته وزارة التربية (١٩٦٩ / ١٩٧٩)

الافتراض		حسب تقديرات * حسب التقديرات غير الرسمية		حاجة وزارة التربية من المدرسين		الاعداد المتضمن تخرجهما من الجامعات الرسمية		التخصص	
الوزارة		الوزارة		تقدير الوزارة		المعاهد الاعدادية الابتدائية		ذكور انانث	
اذكور انانث		ذكور انانث		ذكور انانث		ذكور انانث		ذكور انانث	
٣٥٠	٣٣٨	٢٦٥	٢٠٨	١٤١	٦٢	٤٣٨	٤٣٨	٤٣٨	اللغة العربية
٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	اللغة الكردية
٥٣	٩٨	٤٨	٤٨	٦٩	٤٩	١٣٢	١٣٢	١٣٢	الفترة الانكليزية
٢٥٢	٢٣٨	٣٥٨	٣٥٨	٦٧	٣٧	٣٥	٣٩٣	٣٩٣	الاجتماعيات
١٠٠	١٣٦	١٣٦	١٣٦	٤٠	٤٠	٥٠	٣	٣	الفنون
٣٨	-	-	-	٣٠	٣٠	٥٧	٦٨	٦٨	الاقتصاد المزدوج
٢٤	٢٠	٣٥	١٧	٧	٩	٢١	٤١	٤١	التربيه الرياضية
١٠١	١٠١	١٢٧	١٢٧	١٧	١٧	٣٥	١٤	١٤	التربية وعلم النفس
من المحتمل تعيين اكثرهم في دور المعلمين والمعلمات		المجموع		١٠١٣		٢٧٥		٥٠٦	
٦٦٧		٦٤٧		٣٠١		٥١١		٤٣٤	
٦٧٢		٤٣٣		٢٣٣		٤٣٤		٢٧٥	
٧٤٤		٦٤٧		٦٦٧		٦٧٢		٣٠١	

* تفاوت أعلى

جدول (١٠)
 مقارنة بين الأعداد المختبر تخرجها في الجهة في بيـن التخصصات الإنسانية (١٩٧٩) وبين حاجة وزارة التربية منها (١٩٧٠ / ١٩٧٩)

الاعداد المتضرر من التخصص		الاعداد المتضرر من المدرسين		الاعداد المتضرر من المدارس	
العائض		حاجة وزارة التربية من المدرسين		تخرجهـا من المدارس	
حسب تقديرات غير الرسمية	حسب تقديرات الرسمية	تقدير الوزارة	التقديرات غير الرسمية	الجامـات الرسمـية	اللغـة العـربـية
الوزـارـة	الوزـارـة	المـتفـاـوـات الـاعـلـى	المـتفـاـوـات الـاعـلـى	ذـكـورـ اـنـاثـ	ذـكـورـ اـنـاثـ
ذـكـورـ اـنـاثـ	ذـكـورـ اـنـاثـ	ذـكـورـ اـنـاثـ	ذـكـورـ اـنـاثـ	ذـكـورـ اـنـاثـ	ذـكـورـ اـنـاثـ
٣٤٠	٢٢٢	٣٣٠	٢٣١	٨٥	٤٢٥
؟	؟	؟	؟	٩٩	٣٥٣
١٤٢	١١٩	٩٧	١١٩	٩٦	١٧
١١٥	٥٤	٧٣	٥٧	٦٩	١٩٦
٨١	٨١	٩٩	٩٩	٦٩	١٨٨
١٧٦	٥٠	٩٢	٩٢	٢١٢	لغة الإنجليزية
٥٣	١٧٥	١١٢	١١٢	٢١٥	الإنجليزية
٩	١٠	١٩	١٩	١٥	الاتجاهات
١٤	١١	٤٣	٤٣	٥٣	الفـنـونـ
٦	٦	١٣	١٣	١٣	الاقتصاد المنزلي
١٢٣	٦٠	٣٥	٣٥	٢٩	التربية الرياضية
٥٧٤	٣٧٨	٤٤٨	٣٣٦	٣١٠	التربيـةـ وـعـلـمـ النـفـسـ
٦٤٣	٨٣١	٩٨٥	٥٠٠	٣٩٤	الـمـعـلـمـينـ وـالـعـلـمـاتـ
المجموع					

* تفاوت أعمل

*

جدول (١١)

مقارنة بين الأعداد المنتظر تخرجهما في الجامعات في بعض التخصصات الإنسانية (١٩٧٠) وبين حاجة وزارة التربية منها (١٩٧١ / ١٩٧٠)

الشخص		الاعداد المنتظر		نخر جهـا من		حاجة وزارة التربية من المدرسين		تقدير الوزارة		التقديرات		الفائض				
ذكور		ذكور		ذكور		ذكور		ذكور		ذكور		ذكور				
أثـاث		غـير الرسمـية		الـوزـارـة		غـير الرسمـية		الـوزـارـة		حسـبـ التقـدـيرـات		حسـبـ التقـدـيرـات*				
اللغة العربية	٣٠٩	٢٤٣	٦	٢٢	١٥٢	١٥٨	١٥٢	٣٢	١٠٩	١٢٠	٣٦	٨٩	٢١١	٢٠٠	١٨٩	١٦٣
اللغة الكردية	٣٠٩	٣٠٩	٦	٢٢	١٦٩	٩١	٩١	٣٢	٧٣	٧٣	٣٢	٣٦	٣٢	٣٦	٣٢	٣٦
اللغة الانكليزية	٢٢	٢٢	٦	٦	١٥٢	١٥٨	١٥٨	٧٣	٥٣	٥٣	٣٢	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
الاجتماعيات	٢٢	٢٢	٦	٦	١٦٩	٩١	٩١	٧٣	٤٣	٤٣	٣٢	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
الفن	٤٠	٤٠	٦	٦	١٦٩	٩١	٩١	٣٢	٢٢	٢٢	٣٢	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
الاقتصاد المنزلي	١٥	١٥	٦	٦	١٥٢	٩١	٩١	٣٢	٢٢	٢٢	٣٢	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
التربيـة الـرـياـضـيـة	١٨	١٨	٦	٦	١٦٩	٩١	٩١	٣٢	٢٢	٢٢	٣٢	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
التـريـة وـعـلـمـ النـفـسـ	١١	١١	٦	٦	١٣٨	٩١	٩١	٣٢	٢٨	٢٨	٣٢	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
الـمـعـلـمـاتـ	٥٥٢	٨٤٦	٦	٦	٤٨٥	٣١٣	٣١٣	٣٢٨	٦٦٠	٦٦٠	٣٧٠	٥٠٠	٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣

* متفاوتات أعلى

جدول (١٢)

مقارنة بين الأعداد المنتظر تخرّجها في الجامعة في بعض التخصصات الإنسانية (١٩٧١) وبين حاجة وزارة التربية منها

(١٩٧٢ / ١٩٧١)

الافتراض		حاجة وزارة التربية من المدرسين		الاعداد المنتظر تخرّجها من الجامعات الرسمية		الشخص	
حسب تقديرات*	حسب التقديرات غير الرسمية	تقدير الوزارة	تقدير الادنى	المتفاوت الاعلى	المتفاوت الادنى	ذكور اذلاك	ذكور اذلاك
اللغة العربية	١٢٥	١٨٦	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣
اللغة الكردية	٦١	١٠٥	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١
اللغة الانكليزية	١٩٢	١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣
الاجتماعيات	٧٨	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣
الفتن	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
الاقتصاد المنزلي	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
التربية الرياضية	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
التربية وعلم النفس	١٦	٢	٢	٢	٢	٢	٢
الجموع	٧٤١	٤٦٤	٤٤٣	٣٦٥	٣٠	٣٢٧	٣٤٥
من المحتمل تعيين ائرهم في دور المعلمين والعلماء	٣٠	٢١٠	٢٦	٤٤٣	٣٠	٣٢٧	٣٤٥
من المحتمل تعيين ائرهم في دور المعلمين والعلماء	١٦٨	٤٤٩	٣٦٩	٣٠	٣٠	٣٢٧	٣٤٥
	١٤٢	٣٦٥	٤٤٣	٣٠	٣٠	٣٢٧	٣٤٥

- ٢ -

* متفاوت أعلى

وبخاصة في البناء . غير أن هذا العجز باستثناء السنة القادمة لا يتعدى بضع عشرات من الأفراد .

أما عن الأعداد المنتظر تخرجها من الحقوق والإدارة العامة والعلوم السياسية والصحافة والاقتصاد والتجارة والمحاسبة والسكرتارية واللغات الأجنبية الأخرى (عدا اللغة الانكليزية) والخدمة الاجتماعية — وهي التخصصات التي تجد فرص عملها في معظم الأحوال خارج وزارة التربية ، في دوائر الحكومة والمؤسسات والشركات والأعمال الحرة — فتقدر خلال السنوات الأربع (كما هو واضح في الجدول رقم ١٣) بـ ٥٥٥٦ خريجاً وخريجة من الجامعات الرسمية ، بمعدل سنوي يزيد على ١٥٠٠ خريج وخريجة باستثناء السنة الأخيرة التي يهبط فيها إلى ما يقرب من ٩٠٠ خريج وخريجة ، وتقدر نسبة الإناث من مجموع الأعداد المنتظر تخرجها في هذه التخصصات بـ ٢٦٪ . كما تقدر نسبة المتخريجين والمترخصات في الحقوق بـ ٢٧٪ ، وفي التجارة بـ ١٥٥٪ ، وفي الاقتصاد بـ ١٣٦٪ ، وفي الإدارة العامة بـ ١١٦٪ ، وفي المحاسبة بـ ٧٪ ، والباقي في التخصصات الأخرى .

ولقد رأينا خلال العامين الماضيين ضيقاً في فرص عمل الخريجين في هذه التخصصات ، حتى إنه في عام ١٩٦٨/٦٧ بلغ من بقي دون تعيين أو عمل في دوائر الحكومة والمؤسسات والشركات قرابة ٤٠٪ من مجموع خريجي ١٩٦٧ . ولا ينتظرك أن يكون مستقبل الخريجين الجدد أحسن حالاً خلال السنة الأربع القادمة ، بل المرجح أن يكون الموقف أكثر احراجاً لاعتبارات ثلاثة رئيسية ، أولها أن الأعداد المنتظر تخرجها من الجامعات الرسمية في هذه التخصصات في السنوات الأربع القادمة تزيد بمقدار ٣٠٪ عما تخرج بالفعل خلال السنوات الأربع الماضية ، وثانيها أن الكليات الأهلية ستخرج خلال السنوات الأربع القادمة ما يقرب من ٤٠٠٠ خريج وخريجة في هذه التخصصات مما يولد تزاحماً على آفاق العمل المتصلة بهذه التخصصات ، وثالثها أن خطة التنمية الاقتصادية ١٩٦٩/٦٥ لم تسر خلال السنتين الاولتين من تفيذها بمعدل السرعة المرجو فيها (أقل من ٤٠٪ من المشروعات المرسومة نفذ بالفعل)^(١) مما يؤثر على آفاق العمل في السنوات التالية ، وهي إذا سارت

(١) انظر تقرير لجنة بحث مشكلة المتعطلين للدكتور جواد هاشم والصاد محمد خلف الخطيب ومحمد الدفاعي وعبدالاحد مجید .

من حيث التنفيذ بنفس الدرجة التي سارت عليها خلال تلك المئتين ، فإن مجالات العمل للخريجين ستكون بكل تأكيد أضيق مما كانت خلال العامين الماضيين .

ومن ثم فان من المحتمل - ان لم يكن من المرجح - أن تدخل غالبية خريجي هذه التخصصات في باب الفائض عن حاجة الدوائر الحكومية والمؤسسات والشركات ، اذا استمرت معدلات التنمية الفعلية في البلاد على ما هي عليه .

وهكذا تتضح لنا الخطوط الرئيسية لصورة مستقبل خريجي الدراسات الإنسانية بالجامعة خلال السنوات الأربع القادمة - سواء من كان منهم من ذوي التخصصات التي تحتاج اليها وزارة التربية أو من ذوي التخصصات التي تحتاج اليها الدوائر الأخرى في الحكومة والمؤسسات والشركات فضلا عن العمل الحر - وهي صورة لا تدعو الى التفاؤل ما دام أكثر من نصف الخريجين من الجامعات الرسمية يتطلعون أن يبقى بغير عمل أو وظيفة في قطاعات الحكومة والمؤسسات والشركات .

ماذا تفعل الدولة وماذا تفعل الجامعة بشأن حقيقة الفائض في الخريجين

قد تختلف وجهات النظر بشأن موقف الدولة والجامعة من الخريجين واحتياطات الفائض فيهم . فمن قائل ان الدولة عليها ان تتفق على التعليم وتوسيع فرصه وتشجعه على شتى المستويات ، أما ان تضمن مستقبل من يتعلم وتدبر له العمل فهذا ما لا شأن لها به ولا حرج عليها فيه . كذلك الجامعة ، إن وظيفتها أن تعلم ومسئولييتها الاولى والأخيرة أن تحسن التعليم وتتقنه ، أما ان تشغله بأبنائها بعد تخرجهم وتقلق نفسها على مصيرهم ، وتفكر فيما بعد حياتهم في الجامعة فهذا ما ينبغي للجامعة أن تتجنبه ولا تورط نفسها فيه .

ومثل هذا القول جائز لو لم تكن الدولة تنشد الاشتراكية ولو لم تكن الجامعة تريد لنفسها صفة عصرية . والدولة الاشتراكية أو التي تنشد الاشتراكية ملزمة لا بتوفير فرص التعليم لافرادها فحسب ، ولكن بايجاد مجالات العمل وخلقها لهم كذلك . والجامعة التي تريد أن تكون عصرية ملتزمة بأن تمد بصرها ووظائفها خارج جدرانها ، فتبصر احتياجات البلاد من القوى

العاملة الماهرة على المستوى العالي ، وتسهم في تمكين كل خريج من خريجيها أن يجد أو يخلق لنفسه عملاً في المجتمع . وإذا كان العمل بدون تعليم تخلفاً ، فإن التعليم بغير عمل يعتبر فاقداً بغير قيمه .

وهكذا فإن الدولة والجامعة معاً في العراق ليس أمامهما من بدائل سوى المواجهة الصريحة لمشكلة الخريجين على المدى القصير والطويل ، والتفكير في الحلول الإيجابية لها ، واتخاذ الإجراءات الحاسمة لضمان مستقبلهم .

فماذا يمكن للدولة وماذا يمكن للجامعة أن تفعله على المدى القصير والطويل ؟

أن الجل على المدى القصير يفرضه واقع لا يمكن تبديله أو تحويله ، وهو أن الجامعات الرسمية تضم حالياً (١٩٦٨/٦٧) أكثر من ١٣٠٠٠ طالب وطالبة في الكليات والمعاهد والفروع الأدبية والنسانية في بغداد والبصرة والموصل^(١) ، وأنه من هذا العدد سيخرج بعد أقل من شهرين وجبة تبلغ ٣٧٦٧ خريجاً وخريجة ، يعقبها في السنوات الثلاث التالية (١٩٦٩/١٩٧١) ثلات وجبات أخرى هي على التوالي ٣٣٤٧ و ٢٩٣٠ و ٢١٩ خريجاً وخريجة . والجامعة من جانبها لا يمكنها أن تبدل أو تحول هذا الواقع ، كما لا يمكنها أن تحول دون تخرج هذه الموجات من الغربيين أو تحد من تخرجها بغير حق .

وفي نفس الوقت فإن الكليات الأهلية قد سمح لها بالتكاثر والاتساع خلال السنوات الأخيرة ، حتى صار عددها سبعة، أغلبها — أو أغلب فروعها — دراسات أدبية ونسانية . وكلها تضم الآن لحساب الدراسات الإنسانية

(١) هذه الكليات والمعاهد والفروع هي :

في جامعة بغداد : كلية الآداب — كلية الشريعة — كلية الحقوق — كلية الاقتصاد والعلوم السياسية — كلية الادارة — كلية التجارة — كلية التربية (فروع اللغة العربية واللغة الانكليزية والتاريخ والجغرافيا وعلم النفس) — كلية البنات (فروع اللغة العربية واللغة الانكليزية والاقتصاد المنزلي ، التربية الرياضية والسكرتارية والخدمة الاجتماعية والفن) — كلية اللغات — كلية التربية الرياضية — السكرتارية ،

في جامعة الموصل : هيئة الإنسانيات (لغة عربية — لغة انكليزية — اقتصاد — تاريخ) كلية البنات .

في جامعة البصرة : هيئة الآداب ، كلية التربية (الفرع الأدبي) ، هيئة القانون والاقتصاد .

ما يزيد على ٧٤٠٠ طالب وطالبة ، يتخرج أكثرهم في السنوات الأربع القادمة . ولا يمكن لهذه الكليات بدورها أن تبدل الواقع أو تحول دون تخرج طلابها منها . وتحت هذا الواقع للجامعات الرسمية والكليات الأهلية واقع آخر هو التزايد المستمر في أعداد طلبة الثانويات وخريجيها — وبخاصة من الفرع الأدبي — ومحاولة حل مشكلة الفائض في هؤلاء الخريجين بتصريفهم أو بتصريف بعضهم في بعض معاهد المعلمين أو المعاهد العالية أو الكليات ، حتى ولو كانت أهلية . بدلاً من توجيههم نحو آفاق جديدة للعمل في المجتمع مثل الاصلاح الزراعي .

ولقد حاولنا في الصفحات السابقة أن نقابل بين خريجي الإنسانيات في الجامعة وبين حاجة دوائر الحكومة والمؤسسات والشركات — تاركين جانباً خريجي الكليات الأهلية باعتبار غالبيتهم موظفين أو مستخدمين حالياً ، فضلاً عن الادعاء بأنهم طلاب « ثقافة حرة » . ووجدنا أن أكثر من نصف المتخريجين في فروع الدراسات الإنسانية بالجامعات الرسمية (٣٤٠٠ و ٣٨٠٠ خريج و خريجة) من يصلحون للعمل في وظائف التدريس بالمدارس الثانوية التابعة لوزارة التربية ، يفيضون عن حاجة النمو في هذه الوزارة . كما أن أكثر بكثير من نصف المتخريجين في فروع الدراسات الإنسانية الأخرى (خدمة اجتماعية — حقوق — ادارة عامه — اقتصاد — علوم سياسية — محاسبة — تجارة — سكرتارية ٠٠٠ الخ) الذين يصلحون للعمل في وزارات أخرى ، فضلاً عن المؤسسات والشركات ، ينتظرون أن يفيضوا عن حاجة النمو في تلك الوزارات والمؤسسات والشركات . ومعنى هذا أن أكثر من ٦٠٠٠ من الخريجين الجدد معرضون للبطالة خلال السنوات الأربع القادمة ، منهم ما يقرب من ٢٠٠٠ أو يزيد من خريجي هذا العام (١٩٦٨) ، وذلك ما لم تتخد الدولة خطوات ايجابية عاجلة لمواجهة هذه المشكلة أو التخفيف من حدتها .

ويرى كاتباً هذه السطور أن هذه الخطوات الاجبائية لمواجهة مشكلة الفائض في الخريجين تحصر فيما يأتي :

(١) أن تقتنص الدولة تفتيشاً دقيقاً عن الشواغر الحالية والاحتياجات الآنية في مختلف الوزارات والدوائر والمؤسسات والشركات ، وذلك

بالشرع فوراً في عمل مسح سريع لواقع الدرجات والوظائف فيها
تهيئاً لاشغال الشواغر وسد الاحتياجات الفعلية القائمة .

وأمامنا مثال واحد تقدمه — بقدر ما توافر لدينا من بيانات بشأنه — وهو وزارة التربية . إن هذه الوزارة التي تضم ٦٤٣٦ موظفاً ومنتسباً — من مجموع موظفي ومتسببي الدولة البالغ عددهم ٣١٣٠٨٧ (حسب احصاء نهاية ١٩٦٥) — تدير عدداً من المدارس الثانوية الرسمية التي يعمل بها ٦٤٨١ مدرساً ومدرسة (حسب احصاء ١٩٦٦/٦٥) . ومع ما يbedo في هذا العدد من ضخامة نسبيّة ، ومع ما طرأ على هذا العدد من نمو خلال العامين الاخيرين فان هناك أكثر من علامة تشير الى شواغر مقنعة داخل هذه الوزارة في قطاع التعليم الثانوي ينبغي سدها من خريجي الجامعات . وتتمثل هذه الشواغر — التي تعبر عن احتياجات آنية — في آلاف الدروس التي تسند بالمحاضرات وبالمربيين المنسبين . وقد قامت وزارة التربية بحصر هذا كله سنة ١٩٦٦ . وعلى ضوء هذا الحصر يمكن القول بأن الوزارة في حاجة الى ما يزيد على ١٤٥٠ مدرساً ومدرسة في التخصصات الانسانية^(١) بجانب ما تحتاج اليه لسد النمو المنتظر في المدارس الثانوية وكذلك في المدارس المهنية^(٢) .

وقد يقال ان الدروس التي تسند بالمحاضرات بمعشرة في المدارس بحيث يصعب ايجاد مدرسين دائمين بأنسبة تدريسية كاملة للاضطلاع بها . وهذا القول مقبول في مدارس الاولوية خارج المدن الكبيرة ، أما في المدن الكبيرة وبخاصة بغداد — وهي تضم اكثر من نصف المدارس الثانوية — فأن من الممكن توفير مدرسين دائمين لها . ويسكن تقديرهم بنصف العدد الذي قدمناه على الاقل (أكثر من ٧٠٠ مدرس ومدرسة) .

(٢) أن تقتضي الدولة تقديرها دقيقاً في بعض القطاعات الخاصة التي يمكن أن

(١) انظر الفنام وفهمي ، مستقبل التعليم الثانوي في العراق . ص ص ٩٠٨٧ .

(٢) جدير باللحظة أننا لم ندخل في حساباتنا السابقة احتياجات الوزارة من مدرسي المواد الانسانية في التعليم المهني وفي دور ومعاهد المعلمين وان كانت هذه الاحتياجات بسبب حجم هذا التعليم محدودة .

يتسع العمل فيها لعدد من الخريجين وتلزمها بهم بعد أن تضع لهم فيها
ضمانات مستقبلهم .

ونذكر من واقع خبرتنا مثلاً واحداً هو قطاع التعليم الثانوي
الاهلي . أن البيانات التي بين أيدينا (١٩٦٧/٦٦) تشير إلى أن عدد
مدارس هذا القطاع ١٣٦ مدرسة ، وأن عدد الطلاب والطالبات فيه
٥٣٧٦١ - أي ما يزيد على ٢٨٪ من مجموع طلاب وطالبات المدارس
الثانوية الرسمية . لكن تلك المدارس (الاهلية) لا تكاد تضم مائة
مدرسة ومدرسة دائرين (وفق احصاءات ١٩٦٧/٦٦) في الوقت الذي
ينبغي أن يكون فيها أكثر من ١٥٠٠ مدرس ومدرسة ، نصفهم على الأقل
من مدرسي المواد الادبية والانسانية .

(٣) أن تتصل الدولة بالبلاد العربية المجاورة وبخاصة اليمن بجمهوريته
والخليج العربي بamarاته وتعرف على احتياجات هذه البلاد من خريجي
الدراسات الانسانية ، والاعداد التي يمكن أن توفرها لهم من هؤلاء
الخريجين في السنوات القادمة .

ان هذا الاتصال لا تفرضه فقط رغبة الدولة في تصريف خريجيها ،
وانما يمليه قبل ذلك وبعد ذلك الدور القيادي الذي ينبغي للعراق أن
يضطلع به في المنطقة . أن هذا الدور يتطلب من الدولة الا ترك عمل
خريجيها في المنطقة لعامل الصدفة والاجتهد الفردي ، أو أن ترك هذه
البلاد دون عون الاخصائيين من ابنائها الا اذا تحركت هذه البلاد
بالطلب ، إنما يتطلب هذا الدور من الدولة أن تأخذ المبادرة فتخاطب
هذه البلاد فيما يحسن لها الكفايات العربية الازمة للنهوض بها في شتي
التخصصات .

(٤) أن ترصد الدولة في ميزانيتها ، في كل سنة من السنوات الأربع القادمة ،
مبلغاً في حدود مليون دينار سنوياً ، لاحداث درجات جديدة يشغلها
الخريجون الجدد (في الدراسات الانسانية) .

وقد يبدو هذا الاجراء شاقاً على الدولة ، واتخاماً لاجهزتها
بالموظفين في بعض القطاعات . غير أنه أهون من شر البطالة ومن خطير
الخريجين بغیر عمل على انفسهم وعلى البلاد .

أن العبرة في المجتمعات الحديثة ليست في مجرد أن تعلم ابناءها ، وإنما هي في أن تتيح لابنائها المتعلمين فرصة العمل وافادة البلاد بعلمهم فيه . كذلك فإن العبرة في المجتمعات الحديثة ليست في أن تدور دوائر الدولة ، وإنما هي في أن يجري العمل ويدار في هذه الدوائر على مستوى من الكفاءة يجعل انتاجيه العمل أعلى بكثير من كل ما ينفق فيه من رواتب .

(٥) أن تعمل الدولة خلال السنتين القادمتين بكل الوسائل على تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية (١٩٦٩/٦٥) بمعدل السرعة الذي حددته لها من قبل ، حتى يمكن أستيعاب عدد أكبر من الخريجين .

وعلى المدى الطويل - الذي تظهر آثاره بعد سنة ١٩٧١ -

(١) ينبغي للدولة ومعها الجامعات ووزارة التربية أن تتخذ الاجراءات التالية :

أن تضاعف الدولة جهودها في تصسيم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس علمية ، وأن تضع ضمانات تطبيقها ، وأن تدأب على تنفيذ مشروعاتها بما يوسع فرص العمل أمام أبناء البلاد .

ان قضية خريجي الجامعة في العراق - وخريجي الدراسات الإنسانية بالذات - ليست قضية أعداد تتزايد بقدر ما هي قضية قصور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي خطط التنمية في البلاد .

ان كل من تخرج في الجامعة من متخصصين في الدراسات الإنسانية والعلمية والتطبيقية جميعاً منذ احداثها قد بلغ ٢٣٠٠٠٠ خريج وخربيجة ، وإن من يتضرر تخرجهم خلال السنوات الاربع القادمة لا يتتجاوز ٢٠٠٠٠ خريج وخربيجة في كل التخصصات . ولا يمكن أن تعتبر هذا العدد (٤٣٠٠٠ خريج وخربيجة) - مهما بلغ نصيب الدراسات الإنسانية فيه - كبيراً بالقياس الى مجتمع زاد سكانه الان عن ٨٥٠٠٠٠ نسمة ، وعند هذه امكانيات كبيرة للنمو الاقتصادي والاجتماعي ، كما أن تطلعاته في التقدم تكاد تكون بغير حدود .

(٢) أن تعكف وزارة التربية على اعادة النظر - قولاً وفعلاً - في سياستها التعليمية بما يحول كل زيادة في التعليم المتوسط لمصلحة التعليم المهني ، وكل زيادة في التعليم الاعدادي لمصلحة الفرع العلمي . ومعنى ذلك

تبثت أعداد الطلاب في الثانويات الأكاديمية وفي الفروع الأدبية بها ، والتوسيع في المدارس المهنية وفي الفروع العلمية لاستيعاب كل زيادة جديدة تطرأ في اعداد المتخرين في المتوسطات ، هذا فضلا عن الحلول الإيجابية التي ينبغي ان تفكر فيها الوزارة مع الدولة بشأن الفائض في خريجي الثانويات الأكاديمية ^(١) .

أن المدارس الاعدادية — بقطاعيها الرسمي والاهلي — الآن (حسب احصاء ٦٦/٦٧ وهو آخر ما توافر لدى الوزارة) تخصص أكثر من ٥٨٪ من مقاعدها لطلاب وطالبات الفرع الأدبي (أي ١٨٥٢٩٠ ممقدعاً) ، وتخرج أكثر من ٦٠٪ من ابنائها طلابا للدراسات الإنسانية . والمدارس المهنية الآن عددها ضئيل للغاية ، ومجموع طلبتها يدنو عن ٩٠٠٠ طالب وطالبة ، في الوقت الذي يربو فيه طلبة الاعداديات الرسمية والاهلية على ٤٩٧٠٠ طالب وطالبة ، ويزيد فيه طلبة الثانويات الأكاديمية جملة على ٤٠٠٣٤ طالب وطالبة — أي ما يقرب من ربع مليون مواطن .

إن المصدر الرئيسي لقضية خريجي الدراسات الإنسانية هو هذا الواقع الحاصل في التعليم الثانوي وسياسته . ومن هذا المصدر ينبغي الشروع فورا في المعالجة .

أن يخطط المجلس الأعلى للجامعات للتعليم العالي — بقطاعيه الرسمي والاهلي — بما يربط مستقبل الدراسات الإنسانية — أساسا — فيه باحتياجات البلاد من القوى العاملة الماهرة في تخصصات هذه الدراسات .

ومعنى هذا أن تتبع الجامعات الرسمية إعادة النظر في سياسة القبول بكلياتها وفروعها الإنسانية بما يحول دون وجود فائض يذكر ، وإن توضع الضوابط على الكليات الأهلية بما يحول بينها وبين التموي الواسع العفوبي في هذه الدراسات .

(٤) وفي نفس الوقت فإنه ينبغي للجامعات ان تطور دراساتها الإنسانية

(١) راجع الزوبعي والفنان : مستقبل خريجي الثانويات في العراق بفداد مطبعة الحكومة / ١٩٦٦ .

على نحو يخلص بعض تخصصاتها من صفتها ^{علمياً} الكلاسيكية ، ويضفي عليها بدلًا من ذلك طابعاً ^{علمياً} ويسمن ربطها بواقع المجتمع وتطوراته ، ويجعل الحاصلين عليها أقدر على الاتساع في تطوير المجتمع في أكثر من مجال ، فضلاً عن المرونة في التفكير وتكون نظره واتجاهات جديدة إلى الحياة . فليس من المعقول مثلاً أن تظل اقسام التاريخ والجغرافيا والاجتماع على ما هي عليه تعد افرادها لا شيء إلا أن يكونوا مدرسين ، أو أن تظل اقسام العلوم السياسية على ما هي عليه تعد متكلمين في السياسة أكثر من أن تعد كوادر فعالة تمهد بعدها التطوير السياسي للبلاد أو العمل في السلك السياسي في الخارج ، أو أن تظل كليات الحقوق تخرج افراداً تضيق بهم فرص العمل كمحامين ويترافق معهم خريجو كلية الادارة على طلب وظائف ادارة التواحي ، ثم لا يجد بعضهم غضاضة في أن يعملوا محاسبين أو مدرسين . بل انه ليس من المعقول أن تظل كلية التجارة وكلية الاقتصاد تعداد افراداً يتطلعون إلى أن يكونوا محاسبين في دوائر الحكومة دون أن تكون لديهم الجرأة أو القدرة على ارتقاء آفاق العمل الحر .

كذلك فإنه من غير المعقول أن يظل فرع التربية وعلم النفس بالجامعة يخرج افراداً لا يصلحون الا لتدريس المواد التربوية والنفسية في دور المعلين التي ضاقت بهم ، في الوقت الذي تشتد فيه حاجة التعليم إلى مرشددين تربويين ونفسيين ، وإلى اخصائيين في الاحصاء التربوي والتخطيط وتعليم البالغين .

وفضلاً عن ذلك فإنه من غير المعقول أن يظل فرع الخدمة الاجتماعية بالجامعة يعد افراداً لا يتجرأون على العمل خارج بغداد، ولا يقدرون على التصدي لتحمل مسؤوليات برامج النهوض بالريف والقطاعات المختلفة في المجتمع .

ونحن اذا كنا قد قلنا منذ قليل ان قضية خريجي الدراسات الإنسانية هي في جوهرها قضية قصور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي خطط هذه التنمية في البلاد ، فإن هذا القول يقابل به ويكمله حقيقة مؤداها قصور كثير من خريجي الدراسات الإنسانية —

بتعليمهم - على مواجهة مطالب الحياة وتحدياتها من أجل التنمية .

ومن هنا تظهر أهمية تطوير هذه الدراسات، وهي مسؤولية خطيرة تقع أساساً على عاتق أعضاء الهيئة التدريسية والدوائر العلمية بالجامعات .

(٥) أن تعيد الجامعة - وبخاصة جامعة بغداد - النظر في تنظيماتها الداخلية بما يحول دون الإزدواج أو التكرار في دراساتها الإنسانية .
ومن أصرخ الأمثلة على هذا التكرار والإزدواج أقسام اللغة العربية في كلية الآداب وكلية التربية وكلية البنات وكلية الشريعة ، واقسام اللغة الانكليزية في كلية اللغات وكلية البنات وكلية التربية وكلية الآداب .

أن هذا الإزدواج والتكرار يخلق جواً من المنافسة بين الأقسام في القبول ، ويضع المخططين للتعليم الجامعي في حرج . ويلزم المسؤولين عن كل قسم بضرورة تشغيله بقبول طلبة جدد مهما فاضوا عن حاجة البلاد .

ولاشك ان خلق كيان واحد لكل تخصص تدعيم للدراسات الإنسانية ومستقبل خريجيها .

(٦) أن تحدث الدولة جهازاً للقوى العاملة في البلاد يتولى حصر الوظائف والأعمال في بنية المهن بالقطاعين الخاص والعام ، ويكشف عما فيها من سوء تشغيل أو تضخم أو نقص ، ويدرس احتمالات التطور والنمو في هذه البنية ، ويترجم خطط التنمية إلى قوى عاملة مطلوبة على شتى المستويات ، ويوصي بتوسيع الوظائف ويضع لها المعايير والمقاييس التي تضمن وضع الخريج المناسب في المكان المناسب أو احلاله محل الموظف غير المناسب .

مطبعة الحكومة - بغداد